وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة الاعمال

العنوان : دور تقييم الاداء المصرفي في نمو الائتمان المصرفي

اعداد الطالبان

عباس فاضل سبتي

و

عبدالحسين حيدر عبدالحسين

مشرف البحث

ا.م.د. مهدي خليل شديد

2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾

صدق الله العظيم

سوره الفرقان (ايه 1)

الاهداء

الى من غمرني بفيض حنانه المتدفق... والدي

اجلالاً واكراماً

الى العين الساهرة التي ماغفت لحظة... والدتي

اعتزازاً ووفاءً

الى من كانوا خيمةً من حنان وزخماً من عطاء، اهدي الحصاد الذي شاركوني بعواطفهم من اجل زرعه وانضاجه تبرعاً بدعائهم..... اخواني واخواتي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوالنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح ..... أساتذتي الكرام

الباحثان

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم وأجزل ثواب المؤمنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) نبراس الحق وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المخلصين المطيعين . واستهلها من الحديث النبوي الشريف " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا إنكم قد كافأتموه "

صدق رسول الله (ص) .

وبكل إجلال واحترام أقف شاكرة أمام استاذي الفاضل بما قدمه من توجيهات وارشادات قيمة ساعدت في انجاز البحث،ولما أبده من خلق العالم الجليل في سعيه وبحثه وتدقيقه المستمر لجوانب البحث، خلال رحلتي في كتابة البحث بما كان يفيض به عليَّ من علمه وخلقه بجهد أثرّ في توجيه هذا البحث وان الكلمات لتعجز عن الوفاء بحقه فجزاه الله عني خير الجزاء وحسن العافية وجعل جهوده تلك في ميزان حسناته أتقدم بالشكر الجزيل الى رئاسة و تدريسي قسم ادارة اعمال على ما بذلوا من جهد لتزويدنا بالعديد من المعارف .وأوجه شكري و تقديري لكل من ساعدوني في اتمام بحثي المتواضع , وأتمنى للجميع الموفقية والنجاح الدائم

المقدمة

ادت التغيرات والتطورات الحالية والمستقبلية التي لحقت ببيئة اعمال الوحدات الاقتصادية الى تغيير النظرة التقليدية لطبيعة العلاقة المتبادلة بين المصرف والمجتمع التي تعمل بداخلة ,وكان على الادارة ان تعي تماما هذه التطورات والتي تحتم عليها استخدام احداث المناهج والطرق بهدف تعظيم ربحيتها في ظل مخاطرة مقبولة ولا سيما المصارف والمؤسسات المالية المشابهة نظرا لطبيعة مواردها المالية , والتي تحتم عليها استخدام سياسات مناسبة , وقد انعكس اثر هذه التطورات والمتغيرات في اسلوب تقييم الاداء المطبق على المصارف , وجعله محل العديد من التساؤلات من اذ صلاحيته للاستخدام وفاعلية المعلومات المستقاة منه لاغراض الرقابة ,اتخاذ القرارات , المنافسة , الاستمرار في السوق المحلية و العالمية. اصبحت ادارة المصرف في حاجة الى اسلوب مناسب لتقييم الاداء ولمواجهة المتغيرات السابقة اذ يهتم بتوضيح الاهداف الاستراتيجية والتغيير عنها بالمؤشرات الملائمة لطبيعة وظروف البيئة الحديثة , اذ يتم توجيه اهتمامات الادارة الاشرافية (المديرين) وجهودهم نحو العوامل الجوهرية لنجاح المصارف والتي يترتب عليها تحقق منافع اقتصادية تستمر لاجل طويل أن الاداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها، فهو يمثل انعكاسا لقدرة الوحدة الاقتصادية على تبني خيارها وتطبيقه، لذلك فهو الجوهر الذي تتجه صوبه عملية تقييم الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويبرز الإختلاف في تحديد مفهوم للأداء من خلال المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه من قبل الباحثين. ومنهم من يرى بأن الأداء ما هو الا إنعكاسا لكيفية إستخدام الوحدة الإقتصادية للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافه كما يعرف الاداء بانه دالة للمؤشرات والخصائص المنظمية فضلا عن خيارات قادة المنظمة، وهناك من يرى ان الاداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاقتصادية الى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط والفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به، لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح الوحدة الإقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الإقتصادية وفقاً لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد.

مشكلة البحث :

يعد الاداء المصرفي من الموضوعات التي تحتل اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف وادارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها اذ ان الاداء المصرفي يقيس ماهو متحقق فعلا مع المخطط له سابقا لكي يكون لادارة المصرف وغيرهم معرفة الانحرافات عن الخطة الموضوعة .

ان مؤشرات الاداء المالي المصرفي تبين قدرة المصرف على تحقيق اهدافه وتوضح الاداء الحقيقي للمصارف وتتمحور مشكلة البحث في التساؤل الاتي : (هل ان تقييم الاداء المصرفي يختلف من بلد لاخر باختلاف حجم المصرف والبنية الاقتصادية للبلد).

-فرضية البحث: هناك دور ايجابي للرقابة المصرفية في نمو الائتمان المصرفي

اهميةالبحث:

يعد عملية تقييم الاداء المصرفي من اهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الاداء الذي تمارسه هذه المصارف لذلك برزت اهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانب من جوانب الاختلاف بين تقييم الاداء المصرفي من بلد لاخر, مناقشة اهم مناهج تقييم الاداء في المصارف, والتركيز على اهم مقاييس تقييم الفاعلية لادارة الائتمان سواء التقليدية او الحديثة.

اهداف البحث:

1-التعرف على دور تقييم الاداء المصرفي في نمو الائتمان

2-مفهوم تقييم الاداء والمتطلبات الاساسية لنجاح عملية تقييم الاداء

3-العوامل التي تكمن وراء الانحرافات في تنفيذ الاهداف

4-الاساليب التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في مايخص النجاح

-اسلوب البحث:

اعتمدت الدراسة على اسلوب المنهج الاستقرائي الوصفي الى جانب المنهج الاحصائي في تحليل البيانات المتوفرة حول المشكلة ولبحث وتحليل العلاقات الرابطة والاثر بين متغيرات الدراسة.

اساليب جمع المعلومات

الجانب النضري : تم الاعتماد على الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراء وكذلك من خلال البحوث المنشورة في المواقع الالكترونية

الجانب التطبيقي : تم تغطية هذا الجانب من البحث من خلال تصميم استبانة توزع على مجتمع الدراسة من اجل الحصول على المعلومات العامة التي تخص افراد عينة البحث وكذلك متغيرات البحث

المبحث الاول

اولا: مفهوم تقييم استثمار الاداء المصرفي

- مفهوم الاستثمار المصرفي:

يعرف الاستثمار المصرفي بانه تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها في الاصول المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال والاستثمار اما ان يكون فرديا او متعددا ويقصد بالاستثمار الفردي شراء اصل واحد فقط حتى لو تكررت الوحدات المشتركة من هذه الاصول بينما يكون الاستثمار متعددا اذا شمل نوعين او اكثر من الاصول وما يسمى بمحفظة الاستثمار.

-اهمية الاستثمار المصرفي:

للاستثمار اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فهو الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة ويوفر المنتجات سلعا كانت ام خدمات ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها , اما بالنسبة لأهمية الاستثمار في العمل المصرفي فان الاستثمارات المصرفية تعد الاتجاه الثاني لتوظيف الاموال في المصرف بعد الائتمان ولا بد من ادارتها بصورة صحيحة محققة اهداف المصرف والتي هي الربحية والسيولة والامان.[1].

---

(1)-سعيد عبد السلام لفتة ,إدارة المصارف, بغداد, 2013م ص274

-ثانيا : مفهوم الائتمان

يعرف الائتمان المصرفي بانه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيًا أم معنويًا، بأن يمنحه مبلغًا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"[1]

كما يعرف بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها ، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا(فردا أو شركة أعمال)بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه[2]وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة.ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[3]

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها .ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه[4]

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم[5]

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

---

(1) -منال خطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،2004م, ص4

(2) -هيثم محمد الزغبي, الادارة والتحليل المالي, دار الفكر, عمان, الاردن, 2000م ,ص80

(3)- عبد المطلب عبد الحميد ,البنوك الشاملة ,الدار الجامعية, الاسكندرية, 2000م , ص103

(4)حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق2004 م, ص02

(5)فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا،1999م ,ص13

-انواع الائتمان

تتعدد صور الائتمان المصرفي وأنواعه وفق معايير متعددة:

-اولا بحسب الغرض منه : وينقسم الى

1-ائتمان استثماري: غالبا مايكون ائتمان طويل الاجل وتمثل السندات الاداة المناسبة للحصول علية وتلجا اليه المؤسسات عادة من اجل توفير احتياجات من رؤوس اموال ثابتة (اراضي ,منشات)[1]

2-ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الموجه لتمويل احتياجات الافراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية, ثلاجات, سيارات,.....الخ)عادة مايكون هذا الائتمان متوسط الاجل[2]

3-ائتمان تجاري :تلجا اليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من راس مالها العام او الجاري ويكون عادة ائتمان قصير الاجل وتمثل الكمبيالات والسندات الاذنية الاداة المناسبة لتداوله[3]

-ثانيا:بحسب اجل الائتمان وينقسم وفقا للمدة الى:

1-ائتمان قصير الاجل : يقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية والتجارية في فترة قصيرة .ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنيين [4]

2-ائتمان متوسط الاجل : وتتراوح مدته عادة ما بين سنة و 5سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات، ...الخ)[5]

3-ائتمان طويل الاجل : هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، و تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية[6]

ثالثا بحسب شخصية متلقي الائتمان وينقسم الى :

1-ائتمان خاص : وهو الذي يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة

2-ائتمان العام: وهو ما يعقده الأشخاص العامة كالدولة وإداراتها المختلفة

رابعا: بحسب ضمان الدين وينقسم الى:

1-ائتمان شخصي: في هذا النوع من الائتمان لا يقدم المدين اية ضمانات لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته

2-ائتمان عيني: ففي هذا الائتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا لائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة.

---

(1)- جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1987م، ص344

(2)- جميل احمد توفيق و علي شريف بقة، الادارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1998م, ص388

(3)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص57

(4)- محمد صالح الحناوي و ابراهيم اسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999م،ص294

(5)- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، ادارة الاتمان، دار وائل للطباعة ، عمان، الاردن، 1999م, ص104

-مخاطر الائتمان

تعرف المخاطرة بأنها احتمال توقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع وكذلك تعرف بأنها عوامل خارجية سلبية محتملة يتوقع إن تحدث تأخيرا شديدا في تحقيق الأهداف وان تحول دون تحقيقها [1] وتعرف أيضا على أنها أي عنصر قد يؤدي إلى الإضرار أو الإخفاق في تحقيق الأهداف أما مخاطر الائتمان فهي ما قد يتعرض إليه المصرف مانح الائتمان من خسارة نتيجة عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ بنود التعاقد[2] وكذلك تعرف بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها , وان المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات والتعهدات والتمويل الخارجي أو التجاري أو عمليات صرف أو إيداعات لدى المصارف[3] وان المخاطر التي تؤثر على المصارف في منح الائتمان متعددة يمكن إجمالها في الآتي:

1-مخاطر البيئة الخارجية: هي المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف والتي ليس له القدرة على التأثير فيها أو السيطرة عليها وان كان ذلك لا يعني عدم توفر الأدوات والوسائل لمواجهتها أو التكيف معها وتتأثر هذه المخاطر بالتشريعات الحكومية والرقابة والإشراف

2-مخاطر البيئة الاقتصادية: وتسمى المخاطر النظامية لمنح القروض وتتضمن متغيرات عوامل السوق وأسعار الفائدة و ومخاطر التضخم والكساد والتعامل بالعملات الأجنبية والمنافسة الدولية والعولمة والانفتاح الاقتصادي.

3-مخاطر المركز المالي للزبون: وتسمى المخاطر غير النظامية وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الائتمان لزبون معين نتيجتا لاختلال في المركز المالي للزبون كانخفاض الأرباح أو انعدامها أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها , فبذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه.

---

(1)-الشوبكي, سمير عماد(المعجم الاداري) عمان 2006,ص285

(2)-الرفاعي, عمر بسيم(معجم مصطلحات ادارة الاعمال)حلب,2008 ص147

(3)-السيسي ,صلاح الدين(الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة)بيروت,1998 ص111

المبحث الثاني

اولا :تحليل الائتمان (النقدي والتعهدي) للمدة (2003 – 2019)

يمثل الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف التجارية نوع من أنواع التسهيلات المصرفية الذي يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر (جاري مدين ,أوراق تجارية مخصومة ,سلف وقروض ,وأية تسهيلات أخرى)المقدمة من جميع المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة والنوع الأخر يتمثل بالائتمان التعهدي الذي يتضمن جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواعالتسهيلات الائتمانية التعهدية (الاعتمادات وخطابات الضمان) المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية[1],أي انه لا يتضمن تقديما" مباشرا" للأموال وإنما يتضمن تعهدات خطية من قبل المصارف تجاه الآخرين ضمانا" لعملائهم [2].

لقد قادت استقلالية البنك المركزي بعد عام (2003) إلى تحقيق معدلات معينة للاستقرار الاقتصادي والنقدي مع استقرار أسعار صرف الدينار العراقي وأجراء عملية استبدال العملات النقدية القابلة للتلف والمنخفضة القيمة بسبب السياسات الخاطئة لإصدارها, وقد تم إصدار قانون المصارف العراقي (94) لسنة (2004) لإرساء نظام مصرفي يعمل وفق المعايير الدولية[3] , على أن دستور العراق لعام (2005) تضمن تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق مما يعني ضمنا" الحاجة إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان عملية التحول أعلاه وتوسيع الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو والتنمية, كما شهدت تلك الفترة تحرير القطاع المالي وإلغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل السلطة النقدية للبنك المركزي العراقي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونتيجة لذلك لوحظ وجود تطورات عديدة في الجهاز المصرفي أسهمت بشكل كبير في زيادة نشاطه وأداءه المالي فمن أثارها تحديد أسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمان الممنوح وفق قانون البنك المركزي (56) لسنة (2004) وإلغاء السقوف الائتمانية للمصارف وازدياد حجم الائتمان المصرفي وبمعدلات عالية ألا ان اغلب هذه الزيادات نقدية وليست حقيقية بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي فضلا عن عوامل اخرى بعد أحداث عام (2003)[4].

وبمتابعة جدول (6) نجد أن الائتمان النقدي (**Monetary Credit**) لعام (2004) بلغ (824673) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (32.8%) عن العام السابق مقابل (621130) مليون دينار لعام (2003) وجاءت هذه الزيادات نتيجة قيام المصارف الحكومية في العراق بمنح القروض لمنتسبي الدولة و التي مثلت النسبة الأكبر من بين أنواع الائتمان النقدي الممنوح وخاصة الاستهلاكية والسكنية والتي بلغت (48%) من إجمالي الائتمان ثم يليها حساب التسهيلات الائتمانية (السحب على المكشوف **Overdraft**)

---

(1) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية 2010 , ص 10

(2) د. صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية , مداخل وتطبيقات ,دار اليازوري للنشر والتوزيع ,2018 , ص 296

(3) م.د. حسن كريم حمزة , الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ,المجلد التاسع , العدد الثاني , 2015 , ص 71

(4) زهراء محمد نعمة الزبيدي , تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق , دراسة قياسية للمدة (1985 – 2015), رسالة ماجستير , جامعة القادسية , كلية الإدارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2016 , ص ص 40- 41

بنسبة (36%) وبعدها الديون المتأخرة التسديد وأخيرا" خصم الكمبيالات[5],ويمكن تسبيب هذه الزيادة إلى أعادة أعمار البنى التحتية وبعض المشاريع التي دمرت جراء العمليات العسكرية بعد عام (2003) فيما دعت الحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة لتلبية الطلب المتزايد على الائتمان.

وبالعودة إلى جدول (6) نجد أن قيمة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق لعام (2005) بلغ (1717450) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (108%) عن العام السابق ناتجة عن قيام المصارف بمنح الائتمان إلى شريحة كبيرة من المواطنين تضمنت قروض استهلاكية وسكنية وكانت بالمرتبة الأولى من إجمالي الائتمان.

أما الأعوام (2006 ,2007, 2008, 2009) فقد شهدت تذبذبا" طفيفا" في معدلات التغير السنوية ، أذ بلغ أجمالي الائتمان النقدي (2664898 , 3459020 ,4587454, 5690062) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت (55.2% ,29.8% ,32.6% ,24%) للاعوام اعلاه على التوالي ، وكان القطاع الخاص له النسبة الأكبر من أجمالي الائتمان للأغراض الاستهلاكية والسكنية ثم تليها المشاريع العامة بنسبة ضئيلة وهذا ما يفسر حدوث ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي حيث أزداد عرض النقد بشكل عام وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي الى (1170) دينار عام (2009)وكذلك نلاحظ ارتفاع أسعار الفائدة لعام (2008) إلى (0.17%) مما يعني ضمنا" ارتفاع كلفة الأموال المقترضة وهي سياسة نقدية تتبعها السلطات النقدية للحد من التضخم.

شهدت الأعوام (2010, 2011 ,2012) ارتفاعا" واضحا" في إجمالي الائتمان النقدي أذ بلغ (11721535, 20344076, 28438688) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (106% ,73.6% ,39.8%) على التوالي ناتجة عن زيادة مساهمة خطط التنمية الوطنية في تنشيط الاقتصاد العراقي أذ سجل الائتمان النقدي تصاعدا" واضحا" في الرصيد الإجمالي لكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الخاص, وقد حافظ البنك المركزي على إسعار الفائدة التي بلغت (6%) كجزء من سياسته الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال تخفيض كلفة الأموال المقترضة إلى المصارف لتشجيعها على تمويل القطاعات الاقتصادية بأسعار مناسبة ، كما حافظ البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني والبالغة (15%) لكافة الودائع موزعة بواقع (10%) لدى البنك المركزي و (5%) في الخزائن الخاصة للمصارف[6],ومما يلاحظ أن الزيادة في حجم الائتمان الاستهلاكي كانت واضحة لحد عام (2012) ويمكن إرجاع ذلك إلى توجهات سلطة الائتلاف وبدعم من الاستشارة الأمريكية في نقل تجربة الأمريكان في فلسفة المجتمع العظيم التي تتضمن فكرة أن الاستهلاك هو المولد للنمو فكانت استجابة السياسة النقدية واضحة من خلال زيادة حجم الائتمان المقدم للاستهلاك وعلى أساس أن الاستهلاك العالي يولد مضاعف كبير وبالتالي الحاجة إلى تفعيل دور المعجل في زيادة التراكم الرأسمالي .

(5) جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي السنوي ,2004 , ص 13
(1)جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي السنوي ,2012 , ص 6

بلغ إجمالي الائتمان النقدي (29952012, 34123067, 36752686) مليون دينار للأعوام (2013, 2014, 2015) وبمعدل تغير سنوي (5.32% ,13.9% ,7.71%) للأعوام أعلاه على التوالي ، مع ملاحظة تراجع الزيادات في الائتمان عن الأعوام السابقة بصورة واضحة لتعبر عن واقع وصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة بانخفاض أسعار النفط للعامين الأخيريين (2014, 2015)ودخول العصابات الإرهابية لمناطق واسعة من العراق مما خفض النشاط الاقتصادي على العموم وبالتالي انخفاض النشاط الائتماني.

أما الأعوام (2016, 2017, 2018, 2019) فقد بلغ الائتمان النقدي (37180123, 3792829, 38486947, 42052511) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (1.16% ,2.08% ,1.41% ,9.26%) على التوالي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي كانت داعمة وساندة للاقتصاد العراقي في ظل الأزمة المالية التي واجهها جراء انخفاض أسعار النفط وإيجاد طرق جديدة لتمويل الموازنة الحكومية عن طريق الاستثمار في الحوالات وسندات الخزانة بالإضافة إلى تخصيص (6) تريليون دينار عراقي لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة و المتوسطة والصغيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية بالإضافة إلى المحافظة على سعر فائدة (4%) خلال تلك الأعوام[7], وقد تميزت معدلات التغير السنوي لنمو الائتمان بالانخفاض للمدة أعلاه عدا العام الأخير .

كما يتبين من خلال الجدول (7) والذي يتضمن التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2008 - 2019) بأن أغلب الائتمان يذهب إلى القطاع الخاص , أذ بلغت نسب الائتمان النقدي الممنوح لعامي (2008 , 2009) للقطاع التوزيعي (0.46, 0.41) على التوالي وجاء بالمرتبة الأولى ثم يليه القطاع السلعي بنسبة ائتمان نقدي ممنوح (0.36, 0.37) والقطاع الخدمي بالمرتبة الثالثة وكانت نسبة الائتمان النقدي الممنوح لقطاع العالم الخارجي ضئيلة جدا".

أما الأعوام (2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 , 2016, 2017) ومن خلال جدول (7) يتبين أن نسب الائتمان النقدي كانت اغلبها موزعة ما بين القطاع السلعي والقطاع الخدمي والتي تعني ضمنا" ان النسبة الأكبر من الائتمان النقدي تذهب إلى صيانة المباني وقروض الإنشاءات السكنية وكذلك توسع الخدمات المقدمة إلى المجتمع العراقي.

شهدت الأعوام (2018, 2019) ارتفاع في نسب الائتمان الممنوح لقطاعي الخدمات والبناء والتشييد أذ أحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح والذي بلغ نسبة (35.9 %) ثم يليه قطاع البناء والتشييد بنسبة (25.3%) , ليأتي قطاع تجارة الجملة والمفرد بالمرتبة الثالثة بنسبة (15.5%) من إجمالي الائتمان فيما سجلت بقية القطاعات (23.3%) من إجمالي الائتمان النقدي[8].

(1)جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي،المديرية لعامة للإحصاءوالأبحاث،التقريرالاقتصادي السنوي, سنوات متفرقة
(2)جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقريرالاقتصاديا لسنوي ,2018 , ص ص 37- 38

جدول (6)
الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية
لكافة القطاعات الاقتصادية للمدة (2003 - 2019)

(مليون دينار)

السنة	الائتمان النقدي المباشر (1)	معدل التغير (%) (2)	القطاع العام (3)	القطاع الخاص (4)	القطاع المالي (5)	نسبة 3:1 (6)	نسبة 4:1 (7)	نسبة 5:1 (8)
2003	621130		208850	396418	15862	0.34	0.64	0.03
2004	824673	32.8	188127	622476	14070	0.23	0.75	0.02
2005	1717450	108	631409	950287	135754	0.37	0.55	0.08
2006	2664898	55.2	759439	1881014	24445	0.28	0.71	0.01
2007	3459020	29.8	1054992	2387433	16595	0.3	0.69	0
2008	4587454	32.6	575382	3978301	33771	0.13	0.87	0.01
2009	5690062	24	644506	4646167	399389	0.11	0.82	0.07
2010	11721535	106	886022	8527131	2308382	0.08	0.73	0.2
2011	20344076	73.6	1637817	11356308	7349951	0.08	0.56	0.36
2012	28438688	39.8	6120523	14650102	7668063	0.22	0.52	0.27
2013	29952012	5.32	6626795	16947533	6377684	0.22	0.57	0.21
2014	34123067	13.9	8010217	17745141	8367709	0.23	0.52	0.25
2015	36752686	7.71	7802727	18070058	10879901	0.21	0.49	0.3
2016	37180123	1.16	7383184	18180970	11615969	0.2	0.49	0.31
2017	37952829	2.08	7221255	19452293	11279281	0.19	0.51	0.3
2018	38486947	1.41	2675495	20216073	15595379	0.07	0.53	0.41
2019	42052511	9.26	2654868	21042213	18355430	0.06	0.5	0.44

المصدر: العمود (1 ,2 , 3 , 4 ,5)

- **البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات السنوية ,سنوات متفرقة .**

العمود :(6 , 7 , 8) من أعداد الباحثة .

ثانيا : الرقابة المصرفية :

-مفهوم تقييم الاداء المصرفي:

أن الاداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها، فهو يمثل انعكاسا لقدرة الوحدة الاقتصادية على تبني خيارها وتطبيقه، لذلك فهو الجوهر الذي تتجه صوبه عملية تقييم الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويبرز الإختلاف في تحديد مفهوم للأداء من خلال المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه من قبل الباحثين. ومنهم من يرى بأن الأداء ما هو الا إنعكاسا لكيفية إستخدام الوحدة الإقتصادية للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

ويعرف الاداء ايضا بانه المجس الحقيقي الذي يعطي صورة عن سير أعمال الوحدة الإقتصادية ويفيد في الإجابة عن وجوب إعادة النظر في الرسالة إلى آخر حلقة من السياسات والبرامج والموازنات وكل ما يتعلق بالعملية التخطيطية و يحقق للوحدة الإقتصادية الموقف الاستراتيجي ليس على مستوى البيئة الداخلية وبيئة المهمة فحسب وإنما على صعيد البيئة الخارجية ايضا. يراد بتقييم الاداء قياس اداء انشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة. فضلا عن معرفة الاسباب التي ادت الى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك النتائج السلبية بهدف الوصول الى اداء جيد في المستقبل.

اهداف ومزايا تقييم الاداء :

تستهدف عملية تقييم الاداء تحقيق ما ياتي:

1. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالاهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
2. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلا.
3. تحديد مسؤولية كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاته سلبا او ايجابا، الامر الذي من شانه خلق منافسة بين الاقسام باتجاه رفع مستوى اداء الوحدة.
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل وبنوعية جيدة.
5. تسهيل تحقيق تقييم شامل للاداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الادائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقييم الشامل المطلوب.
6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة اذ تشكل نتائج تقييم الاداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية والعمليه البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.[6]

---

(1)-أحمد، مالك الرشيد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص:1-3.

- اهم معايير تقييم الاداء المصرفي
مؤشرات الربحية كاداة لتقيم الاستثمارات :

تعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

العائد على حق الملكية (ROE):

هو مقياس يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية وهو يعطي صورة لنجاح الاستثمار في المصرف [1] وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى ويمكن حساب هذا المؤشر من قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية[2] وكالاتي

: معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$

وكلما يرتفع هذا العائد في مصرف ما فانه يشير الكفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباحا و عوائد مالية للمستفيدين.

العائد على الموجودات (ROA):

هو مقياس يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها وهذا العائد يدعى أيضا بالعائد على الاستثمار (ROI))[3], وان المصارف تبحث دائما عن الزيادة في هذا العائد لأنه مقياس لربحية كافة الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتحسب هذه النسبة من تقسيم صافي الدخل بعد الضرائب على الموجودات الكلية وكالاتي :[4]

معدل العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مج الموجودات}}$

وكلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي أرباح في استثمار موجودات.

مضاعف الملكية (EM):

تبين قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي ، أي تمويل بالديون ، مقارنة بحقوق الملكية ، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية ومن ثم فان إدارات المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة إلية الرفع المالي– وهي الأموال ذات الكلفة الثابتة أو المنخفضة – لزيادة العائد على حقوق الملكية إلى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية(الخالدي وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي يضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي , وهي تشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك (المودعين والمستثمرين الخارجين) فيه ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية وفق الصيغة الآتية:[5]

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

معدل العائد على الودائع (ROD):

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي ينجح في الحصول عليها ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموعة الودائع وكما في المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{الضريبة بعد الربح صافي}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح.

العائد على الأموال المتاحة (ROR):-

هذا المؤشر يقيس صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة , يقاس بقسمة صافي الربح على الودائع وحق الملكية وكالاتي :

$$\text{العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع+حق الملكية}}$$

---

(1)-Getman,Lawrence J . Principles Managerial Finance .. Person . 2006.p69

(2)-Lashor,William R . Financial Management Apractical Approach . 2008.p90

(3)-Getman,Lawrence J . Principles Managerial Finance .. Person . 2006.p68

(4)-Weaver,Samual C & Weston, J Fred . Strategic Financial Management . 13th Ed . Thomson South-Western . 2008.p214

(5)-Rose,S Peter . Commercial Bank Management . International Ed .Hill . 2002.p157

- محددات تقييم الاداء المصرفي

تُعتبر مهمة التقييم من أهم المهام التي تقوم الشركات والمؤسسات بتولّيها، سواء من خلال رئيس القسم أو رئيس الفرع المصرفي أو من خلال المدير نفسه أو عن طريق قسم الموارد البشرية، والتي تُعتبر الطرف الأساسي المسؤول عن أداء الموظفين فعملية الرقابة عادةً ما تكون من مسؤوليتهم، والأهم من ذلك أن يكون الشخص الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المصرفي ملماً بجميع القوانين والأنظمة والقواعد المتبعة والواجب تطبيقها. وفيما يخص معوقات اومحددات التقييم المصرفي فهي متنوعة ومتعددة، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[1]:

- معوقات التساهل أو التشديد :عادةً ما يقع العديد من مقيمين الأداء بهذا الخطأ، فعلى سبيل المثال قد يتم منح بعض الموظفين علامة تقييم مقاربة لمقدار أدائهم ولكن مرتفعة أو منخفضة بنسبة بسيطة، كأن يتم تقييم الموظف بنسبة 90% وهو يستحق 80% أو تقديره 70% وهو يستحق 80%، ومن الممكن أن يتساهل المقيم أو يتشدد وهذا من أكثر الأخطاء الشائعة في عملية التقييم المصرفي.
- معوقات التقييم السريع أو ما يسمى بخطأ الهالة: هذا النوع من المعيقات يتم عندما يحكم المقيم على الموظفين من النظرة الأولى، أو من الانطباع الأول دون تروّي ودون أخذ بعين الاعتبار مستوى الأداء الفعلي والعملي.
- معوقات تتعلق بالاشخاص :تشتمل على عدة عوامل منها ما يتعلق بالمسؤلين عن عملية التقييم ومايتعلق بالموضف من مهارات يتميز بها كل شخص عن الاخر
- معوقات تتعلق باهداف عملية التقييم :قد تكون الاهداف التي قامت المؤسسة بوضعها غامضة ومن الصعب على الموضفين استيعابها وكذلك فشل القادرة والمدراء في عرضها بشكل صحيح,وهذا ما يسبب فشل عملية التقييم ومن ثم التوصل لنتائج غير واضحة
- معوقات تتعلق بالؤسسة او المنشاة : تتضمن مجموعة الموارد المادية وغير المادية المتوافرة بالمنشاة .

---

(1)-التخطيط والتنضيم في البنوك التجارية,د.نعمة الله نجيب,الدار الجامعية الاسكندرية 2001,ص103

الاستنتاجات

1- إن الائتمان المصرفي يؤثر في الأداء المالي للمصارف وبالتالي ينعكس تأثيره في الاستثمار المصرفي سواء أكان هذا التأثير سلبي (عكسي) أو ايجابي (طردي).
2- عند تحليل المصارف مجتمعة بالنسبة للائتمان وتأثيره في الربحية والاستثمار المصرفي نجد إن الائتمان اثر في مؤشري (العائد على حق الملكية ومضاعف الملكية) بصورة ايجابية (طردية).
3- ان غاية المصارف واهدافها الرئيسية هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه وكذلك توفير الاموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط
4- يجب على المصارف تحديد المسار الواجب اتباعه الذي يضمن تعبة فعالة ودائمة لكافة الطافات والموارد المتاحة وصولا الى ترسيخ التسيير الحسن
5- وضع معايير لقياس وتقييم الاداء والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة

التوصيات

1. توجيه المصارف باستخدام أساليب حديثة ومتطورة في أداء أعمالها وخصوصا عملية منح الائتمان للوصول إلى أداء مالي متميز وبالتالي استثمار مالي امثل.
2. يتحتم على المصارف الدراسة الفعلية لطلبات الزبائن التي تخص منح الائتمان وكل ما هو مختص من إجراءات لازمة لتقديم التسهيل الائتماني مثل (دراسة طلبات الائتمان وتحليل المركز المالي للزبون وطلب الضمانات اللازمة من الزبون والاستفسار عن الزبون وغيرها).
3. ينبغي على المصارف دراسة اوجه الاستثمارات المختلفة والتي لا تتضارب مع اهدافها العامة والاداء المالي لها في ظل الائتمان الممنوح.
4. عمل دراسة أكثر توسعا لدراسة الائتمان في المصارف العراقية الأخرى ومقارنتها بمصارف دول أخرى تكون ناجحة في منح الائتمان وذلك للوقوف على الأسباب التي تتسبب في فشل المصارف من الاستفادة الكاملة من عملية منح الائتمان والتمكن من إدارة الائتمان بصورة متطورة.
5. عمل دراسة تتوسع أكثر في مؤشرات الأداء المالي الأخرى (السيولة , الكفاءة ...الخ) لغرض الوقوف على أداء المصارف التجارية والارتقاء بالأداء إلى أعلى المستويات ومعرفة سبل الاستثمارات الكفيلة بتحقيق اعلى مستويات العوائد.

المصادر العربية

(1)-التقارير السنوية للمصارف العشرة عينة الدراسة ,2005م ,ص302

(2)-سعيد عبد السلام لفتة ,ادارة المصارف, بغداد, 2013م ص274

(3)-.فهد نصر حمود, اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف, عمان, 2009 ص57

(4)-منال خطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،2004م, ص4

(5)-هيثم محمد الزغبي, الادارة والتحليل المالي, دار الفكر, عمان, الاردن, 2000م ,ص80

(6)- عبد المطلب عبد الحميد ,البنوك الشاملة ,الدار الجامعية, الاسكندرية, 2000م , ص103

(7)حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق2004م, ص02

(8)فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا،1999م ,ص13

(9)- جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1987م، ص344

(10)- جميل احمد توفيق و علي شريف بقة، الادارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1998م, ص388

(11)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص57

(12)- محمد صالح الحناوي و ابراهيم اسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999م،ص294

(13)- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، ادارة الاتمان، دار وائل للطباعة ، عمان، الاردن، 1999م, ص104

(14)-الشوبكي, سمير عماد(المعجم الاداري) عمان 2006,ص285

(15)-الرفاعي, عمر بسيم(معجم مصطلحات ادارة الاعمال)حلب,2008 ص147

(16)-السيسي ,صلاح الدين(الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة)بيروت,1998 ص111

(17)-أحمد، مالك الرشيد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص:1-3.

(18)-التخطيط والتنضيم في البنوك التجارية,د.نعمة الله نجيب,الدار الجامعية الاسكندرية 2001,ص103

(19)- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية 2010 , ص 10

(20)- د. صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية , مداخل وتطبيقات ,دار اليازوري للنشر والتوزيع ,2018 , ص 296
(21)- م.د. حسن كريم حمزة , الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ,المجلد التاسع , العدد الثاني , 2015 , ص 71
(22) - زهراء محمد نعمة الزبيدي , تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق , دراسة قياسية للمدة (1985 – 2015), رسالة ماجستير , جامعة القادسية , كلية الإدارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2016 , ص ص 40- 41
(23)- جمهوريةالعراق،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقريرالاقتصادي السنوي ,2004 , ص 13
(24)- جمهوريةالعراق،البنك المركزي العراقي،المديريةالعامة للإحصاء والأبحاث،التقريرالاقتصاد السنوي ,2012 , ص 6

المصادر الاجنبية

(1)-Getman, Lawrence J . Principles Managerial Finance .. Person . 2006.p69

(2)-Lashor, William R . Financial Management Apractical Approach . 2008.p90

(3)-Getman, Lawrence J . Principles Managerial Finance .. Person . 2006.p68

(4)-Weaver, Samual C & Weston, J Fred . Strategic Financial Management . 13th Ed . Thomson South-Western . 2008.p214

(5)-Rose, S Peter . Commercial Bank Management . International Ed .Hill . 2002.p157